المملكة المغربية

البرلمان

مجلس النواب

5 - 67 - 13

مقترح قانون

يرمي إلى إلغاء عقوبة الإعدام يقضي بتغيير مقتضيات الفصول 16 و41 و147 و155 و163 و165 و167 و181 و182 و185 و190 و201 و202 و203 و 3-218 و 7-218 و267 و392 و393 و396 و398 و399 و410 و411 و412 و438 و474 و580 و584 و588 و590 و591 من مجموعة القانون الجنائي ومقتضيات الفصول 138 و144 و145 و151 و153 و164 و170 و171 و175 و179 و181 و183 و184 و185 و186 و197 و200 من قانون العدل العسكري وبنسخ مقتضيات الفصول من 601 إلى 607 من قانون المسطرة الجنائية.

تقدم به السيدات والسادة النواب:

خديجة الرويسي من فريق الاصالة والمعاصرة

محمد عمر وحسناء أبوزيد من الفريق الاشتراكي

نزهة الصقلي من فريق التقدم الديموقراطي

فاطمة اكعيمة من الفريق الحركي

عادل تشيكيطو من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية

وفوزية البيض من فريق الاتحاد الدستوري .

رقم التسجيل : 97

تاريخ التسجيل:2013/11/12

تقدم به:

5 - 67 - 13

تقديم

في سياق الوعي الدولي المتزايد ضد عقوبة الإعدام والحراك المدني والحقوقي والقانوني والعلمي المتنامي والنشيط، خصوصا على مدى العقود الأخيرة، من أجل إقناع مختلف الدول عبر العالم للالتحاق بركب الدول التي ألغت هذه العقوبة.

وفي إطار التحول الكبير الذي عرفه المغرب بفضل المكتسبات الحقوقية الكبيرة التي جاءت بها الوثيقة الدستورية لسنة 2011، التي وإن لم تنص صراحة على إلغاء هاته العقوبة، لكنها فتحت الباب واسعا لإلغائها وأكدت التوجه القاطع والأكيد نحو توسيع مجال الحقوق والحريات وعلى رأسها الحق في الحياة، والذي يعني عمليا إلغاء عقوبة الإعدام.

واعتبارا لموقفنا المبدئي من هذه العقوبة، باعتبار أن أكبر خرق لحقوق الإنسان يتجلى في الحرمان من الحياة باسم القانون والعدالة، وباعتبارها جريمة في حق الإنسانية، ووسيلة من وسائل التعذيب المهينة لكرامة الإنسان ولكل القيم الكونية،

وحيث أن الحياة حق مقدس في كل الأديان وكل المرجعيات الفكرية والعقائدية وفي الثقافات الإنسانية، لا يحق المساس به مهما كانت الذرائع و الشرائع او ظروف الزمان والمكان،

واستنادا إلى كون الأنظمة القضائية عبر العالم، مهما بلغت من درجات التطور والفاعلية، تظل غير منزهة عن الخطأ القضائي و عاجزة عن ضمان العدل والإنصاف بشكل مطلق، وعاجزة عن بلوغ الحقيقة المطلقة،

واقتناعا منا بتعارض هذه العقوبة مع مضمون الالتزامات الدستورية للمغرب باحترام حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، خاصة وأنه قد صدق أو انضم إلى عدد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية، أهمها الميثاق العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها، والتي تنص جميعا على احترام الحق في الحياة وتضع إطارا معياريا لإلغاء أو الامتناع عن تطبيق عقوبة الإعدام، باعتبارها عقوبة لاإنسانية وقاسية وتنطوي على تعذيب لا يمكن تبريره، وتتعارض مع التطور الذي بلغته الإنسانية في حماية السلامة البدنية للإنسان مهما بلغت درجة خطورته وإساءته للمجتمع،

وتذكيرا بأن عقوبة الإعدام غير فعالة وتبث عدم جدواها في محاربة الجريمة أكثر من عقوبة اخرى كما أنها غير قابلة للرجعة، مما يجعل مستحيلا تدارك الامر في حالة ثبوت الخطأ القضائي،

واستحضارا لكون عقوبة الإعدام غير ضرورية لعائلات ضحايا الجريمة، عدا عن كونها تساهم فقط في تغذية الشعور بالثأر والانتقام، بينما هي بحاجة قوية إلى الدعم المادي والمعنوي والمواكبة النفسية والطبية و إلى التضامن المجتمعي

واعتبارا لكون إلغاء عقوبة الإعدام أصبح يشكل إحدى الغايات السامية التي يعمل من اجلها المجتمع الدولي الذي يقطع سنة بعد اخرى خطوات ملموسة في هذا الاتجاه، حيث أن ثلثي بلدان العالم إما أنها تخلت عن عقوبة الإعدام أو أوقفت تنفيذها لمدة تفوق عشر سنوات،

وبما أن عقوبة الإعدام لم تنفذ في بلادنا منذ عشرين سنة، بينما تستمر المحاكم في النطق بأحكام الإعدام الامر الذي يؤكد أن هذه العقوبة ليست مجدية وضرورية لمجتمعنا المتشبع بقيم التسامح والعفو والإصلاح،

ونظرا لتأخر الحكومة المغربية عن التوقيع على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام، علما أن هيأة الإنصاف و المصالحة أوصت في الفصل الرابع من الكتاب الأول المتعلق بالحقيقة و الإنصاف و

المصالحة بمصادقة المغرب على البروتوكول الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المتعلق بمنع عقوبة الإعدام.

لذلك ولأسباب أخرى، قررنا نحن النائبات و النواب الموقعين أسفله، أعضاء شبكة برلمانيات وبرلمانيون ضد عقوبة الإعدام، أنه لا مناص من طرح هذه القضية على المستوى التشريعي كإجراء عملي للحسم فيها، ووضع الجميع أمام مسؤولياته في هذا الموضوع، وذلك بالطرق الدستورية المتاحة أي تقديم مقترح قانون يرمي إلى تعديل عدد من فصول القانون الجنائي وقانون العدل العسكري ونسخ سبعة فصول من المسطرة الجنائية، التي تنص على عقوبة الإعدام وتعويضها بالعقوبة السالبة للحرية القصوى وهي السجن لمؤبد القابل للمراجعة بعد قضاء حبسية لا تقل عن 25 سنة، مع الأخذ بعين الاعتبار من خلال هذه التعديلات المقترحة ،إعادة النظر في البناء والتنسيق التراتبي للعقوبات التي ينص عليها القانون الجنائي المغربي، فإلغاء العقوبة العظمى أي الإعدام، يعني تعويضها بالعقوبة الأدنى منها مباشرة وهي السجن المؤبد القابل للمراجعة بعد فترة أمان تناهز 25 سنة ،يمكن بعدها النظر في امكانية المراجعة، ولابد أن ينعكس ذلك على باقي العقوبات من مؤبد ومحدد، لذلك فهذه المبادرة تحتاج إلى جهد تشريعي كبير ونقاش معمق على المستوى القانوني والسياسي والعلمي والفكري والفلسفي والثقافي...

إننا نؤمن أنه في نهاية الأمر، تبقى مسألة إلغاء عقوبة الإعدام قضية رهينة بالشجاعة والإرادة السياسية في الذهاب إلى أبعد حد في تفعيل مقتضيات الدستور الجديد و تقوية انخراط بلدنا في الدينامية العالمية المتجهة بخطى حثيثة ومتنامية نحو إلغاء عقوبة الإعدام وصيانة الحق المطلق في الحياة.

كما أن إلغاء عقوبة الإعدام يعزز القيم الأصيلة و الراسخة للمجتمع المغربي كأرض للتسامح ونبذ العنف و التعايش و السلم.

المادة الأولى:

تغير على النحو التالي مقتضيات الفصول 16 و41 و147 و155 و163 و 165 و167 و181 و182 و185 و190 و201 و202 و203 و3-218 و7-218 و267 و392 و393و 396 و398 و399 و410 و411 و412 و 438 و474 و580 و584 و588 و590 و591 من مجموعة القانون الجنائي

الفصل 16:

العقوبات الجنائية الأصلية هي:

~~1- الإعدام؛~~

2- السجن المؤبد القابل للمراجعة بعد فترة أمان تناهز 25 سنة

3- السجن المؤقت من خمس سنوات إلى ثلاثين سنة؛

4- الإقامة الإجبارية؛

5- التجريد من الحقوق الوطنية.

الفصل 41:

يلغى الفصل 41 بكامله لكونه لم يعد له موجب، ولمساسه بحقوق الغير المتمثلة في الحرمان النهائي من المعاش الذي تصرفه الدولة.

الفصل 147:

~~إذا كانت العقوبة المقررة في القانون هي الإعدام، فإن الغرفة الجنائية تطبق السجن المؤبد أو السجن من عشرين إلى ثلاثين سنة.~~

إذا كانت العقوبة المقررة **في القانون** هي السجن المؤبد فإن **الغرفة الجنائية** تتطبق عقوبة السجن من عشر إلى ثلاثين سنة.

وإذا كانت العقوبة المقررة هي السجن من عشرين إلى ثلاثين سنة ..... (الباقي بدون تغيير).

الفصل 155: تحذف الفقرة الأخيرة:

~~بالإعدام، إذا كانت الجناية الأولى قد عوقب عليها بالسجن المؤبد، وكانت العقوبة المقررة قانونا للجناية الثانية هي أيضا السجن المؤبد.~~

الفصل 163 :

الاعتداء على حياة الملك أو شخصه يعاقب عليه **بالسجن المؤبد**.

.....(الباقي بدون تغيير)

الفصل 165:

الاعتداء على حياة ولي العهد يعاقب عليه **بالسجن المؤبد**.

الفصل 167:

الاعتداء على حياة أحد أعضاء الأسرة المالكة يعاقب عليه **بالسجن المؤبد**.

والاعتداء على شخص أحدهم ..... (الباقي بدون تغيير).

الفصل 181:

يؤاخذ بجناية الخيانة، ويعاقب **بالسجن المؤبد**، كل مغربي ارتكب، في وقت السلم أو في وقت الحرب أحد الأفعال الآتية :

1.....

2.....

3.....

4.....

5.....

الفصل 182:

يؤاخذ بجناية الخيانة، ويعاقب **بالسجن المؤبد**، كل مغربي ارتكب، في وقت الحرب، أحد الأفعال الآتية:

1- حرض العسكريين ..... (الباقي بدون تغيير)

الفصل 185:

يعد مرتكبا لجناية التجسس ويعاقب **بالسجن المؤبد** كل أجنبي ارتكب أحد الأفعال المبينة في الفصل 181 الفقرة 2و3و4و5 والفصل 182.

الفصل 190:

يرتكب جناية المس بسلامة الدولة الخارجية كل مغربي أو أجنبي أقدم، بأي وسيلة كانت، على إلحاق الضرر بوحدة التراب المغربي.

فإذا ارتكب هذه الجريمة وقت الحرب فإن العقوبة هي **السجن المؤبد**.

أما إذا ارتكبت وقت السلم.....(الباقي بدون تغيير).

الفصل 201:

يؤاخذ بجناية المس بسلامة الدولة الداخلية ويعاقب **بالسجن المؤبد**، من ارتكب اعتداء الغرض منه إما إثارة حرب أهلية .....(الباقي بدون تغيير).

الفصل 202:

يؤاخذ بجناية المس بسلامة الدولة الداخلية ويعاقب **بالسجن المؤبد**:

(الباقي بدون تغيير).

الفصل 203:

يؤاخذ بجناية المس بالسلامة الداخلية للدولة، ويعاقب **بالسجن المؤبد** كل من ترأس عصابة مسلحة أو تولى فيها وظيفة أو قيادة ما، .....(الباقي بدون تغيير).

الفصل 3-218:

يعتبر أيضا فعلا إرهابيا، ..... بما في ذلك المياه الإقليمية.

تكون العقوبة هي السجن **من عشرين إلى ثلاثين سنة** إذا ترتب عن الفعل فقد عضو أو بتره أو الحرمان من منفعته أو عور أو أي عاهة دائمة أخرى لشخص أو أكثر.

تكون العقوبة هي **السجن المؤبد** إذا ترتبت عن الفعل موت شخص أو أكثر.

الفصل 7-218:

يرفع الحد الأقصى للعقوبة عن الجرائم المنصوص عليها في الفصل 1-218 أعلاه، إذا كان الفعل المرتكب يكون جريمة إرهابية كما يلي:

- ~~الإعدام إذا كانت العقوبة المقررة هي السجن المؤبد؛~~
- السجن المؤبد إذا كان الحد الأقصى للعقوبة المقررة للفعل يصل إلى ثلاثين سنة.
- .....
- .....
- .....

الفصل 267:الفقرة الخامسة:

وإذا ترتب عن العنف موت مع نية إحداثه، تكون العقوبة **السجن المؤبد**.

الفصل 392:

كل من تسبب عمدا في قتل غيره يعد قاتلا ويعاقب **بالسجن المؤبد**.

(يحذف الباقي).

الفصل 393:

القتل العمد مع سبق الإصرار أو الترصد يعاقب **بالسجن المؤبد**.

الفصل 396:

من قتل أحد أصوله يعاقب **بالسجن المؤبد**.

الفصل 398:

من اعتدى على حياة شخص بواسطة مواد من شأنها أن تسبب الموت عاجلا أو آجلا أيا كانت الطريقة .....، يعد مرتكبا لجريمة التسمم ويعاقب **بالسجن المؤبد**.

الفصل 399:

يعاقب **بالسجن المؤبد** كل من يستعمل وسائل التعذيب.....(الباقي بدون تغيير).

الفصل 410 الفقرة 3 و4:

وفي حالة حدوث الموت دون أن يقصده الجاني، ولكنه كان نتيجة لأعمال معتادة، فإن العقوبة تكون السجن **ثلاثين سنة**.

وإذا كان الجرح أو الضرب أو العنف أو الإيذاء أو الحرمان قد ارتكب بقصد إحداث الموت، فإن الجاني يعاقب **بالسجن المؤبد**.(للملاءمة مع الفصل 392).

الفصل 411 :

إذا كان مرتكب الجريمة أحد أصول الطفل المجني عليه ..... فعقوبته على التفصيل الآتي:

1..... (بدون تغيير).

2..... (بدون تغيير).

وعلاوة على ذلك، ففي جميع الأحوال.....

.....وبالمنع من الإقامة من خمس سنوات إلى عشر؛

3. في الحالات المشار إليها في الفقرة 410 السجن من عشرين إلى ثلاثين سنة.

4. في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية **والثالثة** من الفصل 410، السجن المؤبد.

5. ~~في الحالات المنصوص عليها في الفقرتين الثالثة والرابعة من الفصل 410، تكون العقوبة الإعدام~~.

الفصل 412:

من يرتكب جناية الخصاء يعاقب **بالسجن من عشرين إلى ثلاثين سنة**، فإذا نشأ عنها موت يعاقب الجاني **بالسجن المؤبد**.

الفصل 438:

إذا وقع تعذيب بدني للشخص المخطوف أو المقبوض عليه أو المحبوس أو المحجوز عوقب المجرمون **بالسجن المؤبد** في جميع الحالات المنصوص عليها في الفصول السابقة.

الفصل 474:

في الحالات المشار إليها في الفصول 471 إلى 473 يعاقب على الاختطاف **بالسجن المؤبد**، إذا تبعه موت قاصر.

الفصل 580:

من أوقد النار عمدا في مبنى أو بيت أو مسكن أو خيمة أو مأوى ثابت أو متنقل، أو باخرة أو سفينة أو متجر أو ورش، إذا كانت هذه المحلات مسكونة أو معدة للسكنى، وعلى العموم، في أي محل آخر مسكون أو معد للسكنى، سواء كان مملوكا له أو لغيره، يعاقب **بالسجن المؤبد.**

ويعاقب بنفس العقوبة من أوقد النار عمدا..... (الباقي بدون تغيير).

الفصل 584:

في جميع الحالات المشار إليها في الفصول 581 إلى 583، إذا ترتب عن الحريق العمد موت شخص أو أكثر فإن مرتكب الحريق يعاقب **بالسجن المؤبد.**

وإذا ترتب عن الحريق جروح أو عاهة مستديمة **فالعقوبة هي السجن من عشرين إلى ثلاثين سنة.**

الفصل 588:

إذا نتج عن الجرائم المشار إليها في أحد الفصلين 586 أو 587 موت شخص أو أكثر، **أو جروح أو عاهة مستديمة للغير، فإن الجاني يعاقب بالسجن المؤبد في حالة حدوث الموت، وبالسجن من عشر إلى عشرين سنة في الحالات الأخرى.**

الفصل 590:

من خرب أو هدم عمدا بأية وسيلة كانت، ..... في منشآت صناعية يعاقب بالسجن من خمس سنوات إلى عشرة سنوات.

وإذا نتج عن الجريمة المشار إليها في الفقرة السابقة قتل إنسان أو جروح أو عاهة مستديمة للغير، فإن الجاني يعاقب **بالسجن المؤبد** في حالة القتل وبالسجن من عشر إلى عشرين سنة في الحالات الأخرى.

الفصل 591:

من وضع في ممر أو طريق عام ..... فإنه يعاقب بالسجن من خمس سنوات إلى عشر.

إذا نتج عن الجريمة المشار إليها في الفقرة السابقة قتل إنسان أو جروح أو عاهة مستديمة للغير، فإن الجاني يعاقب **بالسجن المؤبد في حالة القتل** وبالسجن من عشر إلى عشرين سنة في الحالات الأخرى.

المادة الثانية:

تغير على النحو التالي مقتضيات الفصول 138،144 و145 و153 و164 و170 و171 و175 و179 و185 و183 و184 و 185 و 186 و187 و197 و200 من قانون العدل العسكري (الظهير الشريف رقم 270- 1.56بتاريخ 10 نوفمبر 1956)

الفصل 138

إن العقوبات التي يمكن للمحكمة العسكرية أن تطبقها فيما يخص القضايا الجنائية هي:

1- السجن المؤبد القابل للمراجعة بعد فترة أمان تناهز 25 سنة

2- السجن المؤقت من خمس سنوات إلى ثلاثين سنة

3-الإقامة الإجبارية

4-التجريد من الحقوق الوطنية

الفصل 144

يعاقب **بالسجن المؤبد** مع التجريد من الرتبة

العسكرية.....

الفصل 145

يعتبر فرارا مع تآمر كل فرار قام به بتواطؤ أكثر من جنديين اثنين.

ويعاقب .....

ويعاقب **بالسجن المؤبد** في زمن الحرب من يأتي ذكرهم مع التجريد من الرتبة العسكرية:.....

الفصل 164

كل شخص عسكريا كان أو مدنيا ارتكب الجرائم التالية في منطقة عمليات قوة عسكرية بساحة الحرب فيعاقب بما يأتي :

- .....

- إن استعمل العنف ضد جندي جريح أو مريض قصد تجريده مما يملك وأدى ذلك إلى اشتداد وطأة الألم عليه فإنه يعاقب **بالسجن المؤبد**.

وفيما .....

الفصل 170

يحكم **بالسجن المؤبد**, مع التجريد من الرتب العسكرية، على كل جندي يتعمد بأية وسيلة كانت، إحراق أو تحطيم المباني والعمارات والسكك الحديدية والأسلاك والمراكز التلغرافية والتليفونية أو مراكز

المناطيد أو الطائرات أو السفن والمراكب أو البواخر وجميع الاشياء العقارية المخصص ذلك كله بمصلحة الجيش أو يساعد الدفاع الوطني .

الفصل 171

يحكم **بالسجن المؤبد** على كل جندي حاول عمدا وبأية وسيلة ما في وقت الحرب أو أمام الثوار إحراق أو تحطيم المباني والعمارات أو السكك الحديدية والأسلاك التلغرافية أو التليفونية ومراكز المناطيد أو الطائرات أو السفن والمراكب والبواخر أو جميع الأشياء العقارية التي يستعملها الجيش أو تساعد الدفاع الوطني .

وإذا لم يقع ذلك .....

الفصل 175

يعاقب ..... .

وإذا كان الجندي حارسا أو رقيبا أمام الثوار فإنه يعاقب بالاعتقال ويحكم عليه **بالسجن المؤبد** إذا كان أمام العدو، وباستثناء هذه الحالة يعاقب الجندي بالسجن لمدة تتراوح بين سنتين وخمس سنين إذا كان بتراب في حالة حرب أو حصار .

الفصل 179

يعاقب.....

ويحكم عليه **بالسجن المؤبد** مع التجريد من الرتبة العسكرية إذا كان الجندي أمام العدو باستثناء هذه الحالة يعاقب بالسجن مع الشغل إذا كان بتراب في حالة حرب أو حصار أو أمام الثوار وتجري على المحاولة ما يجري من عقوبة على نفس المخالفة .

ويعاقب .....

الفصل 181

يحكم **بالسجن المؤبد** مع التجريد من الرتبة العسكرية على كل وال أو قائد أو كمندان أحيل على المحكمة بعد استشارة مجلس البحث وتبث استسلامه أمام العدو أو تسليم الموقع الذي كلف بالدفاع عنه دون أن تنفذ جميع وسائل الدفاع التي تكون رهن إشارته ومن دون أن يقوم بما كان يفرضه عليه الواجب والشرف.

الفصل 182

يعاقب كل لواء "جنرال" أو قائد "كمندان" جيش مسلح يستسلم في ساحة الحرب حسبما يلي :

1- **بالسجن المؤبد** مع التجريد من الرتبة العسكرية إذا كان من شأن الاستسلام أن يضع الجيش سلاحه أو إذا لم يقم بما يفرضه عليه الواجب والشرف قبل أن يجري مخابرة شفاهية أو كتابية ؛

- 2 بالخلع في جميع الأحوال الأخرى .

الفصل 183

يحكم **بالسجن المؤبد** على كل أسير ينكث عهده ويلقى القبض عليه حاملا السلاح من جديد .

ويعاقب ..... .

الفصل 184

يحكم **بالسجن المؤبد** مع التجريد من الرتبة العسكرية على كل جندي :

- 1 يشارك في المؤامرات قصد عرقلة ما يقرره الرئيس العسكري المسؤول ؛

- 2 يحرض الجنود على الهرب أو يمنع جنوده من تكتل صفوفهم أمام العدو .

الفصل 185

يحكم **بالسجن المؤبد** مع التجريد من الرتبة العسكرية على كل جندي من القوات الملكية المسلحة يتسرب إلى مدينة محصنة أو إلى مركز أو مؤسسة عسكرية أو محل الخدمات أو معسكرات أو إلى مكان ترابط فيه الجنود ليحلل الوثائق أو المعلومات لفائدة العدو، وتجري نفس العقوبة أيضا على من أخفى عن علم أو بصيرة أوامر بإخفاء الجواسيس أو الخونة أو الأعداء الموجهين للاستطلاع .

الفصل 186

يحكم **بالسجن المؤبد** على كل عدو يتسرب متنكرا إلى أحد الأماكن المعينة في الفصل السالف .

الفصل 187

يعتبر كمحرض ويعاقب **بالسجن المؤبد** كل شخص تبين أنه أغرى الجنود على الالتحاق بصفوف العدو أو الثوار وسهل لهم عن علم وبصيرة كل الوسائل، أو قام بالتجنيد لفائدة دولة أجنبية هي في حالة حرب مع المغرب.

ويعاقب علاوة على ذلك فيما إذا كان المجرم جنديا بالتجريد من الرتبة العسكرية

الفصل 197

تنسخ مقتضيات هذا الفصل

الفصل 200

إن مقتضيات القانون العادي.....

إذا كانت العقوبة تقضي **بالسجن المؤبد** .....

المادة الثالثة

تنسخ مقتضيات الفصول من 601 إلى 607 من قانون المسطرة الجنائية المتعلقة بتنفيذ عقوبة الإعدام

المادة الرابعة

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ فور نشره في الجريدة الرسمية.